

بسم الله الرحمن الرحيم

دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية

د. علاء محمد موسى حمدان
أستاذ المحاسبة المساعد،
كلية العلوم الإدارية والمالية
الجامعة الأهلية – مملكة البحرين

الملخص

تعمل إدارة الشركة في موقع يُمكنها من السيطرة على نظام الرقابة الداخلية وإخفاء ممارسات المحاسبة الإحتيالية التي قد تقوم بها. هذا، ويعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة من أجل الحصول على الأدلة التي تمكن المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد، من خلال مجموعة من الوسائل. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أداة جديدة تُمكن المدقق من الكشف عن ممارسات المحاسبة الإحتيالية، ومن خلال مؤشرات مالية يمكن له تحديد مدى ملائمة مركز الشركة المالي والتنبؤ بالأزمات المالية؛ هذه الأداة هي التدفق النقدي التشغيلي المعدل، التي تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي، وللتأكد من جدوى هذه الأداة تم مقارنة نتائجها مع نماذج معروفة في هذا الصدد، خلصت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي المعدل يمكن أن يكون أداة فعالة بيد مدقق الحسابات لكشف الممارسات الإحتيالية للمحاسبة والتنبؤ بالتعثر المالي للشركات مما يساهم في زيادة جودة التدقيق، وحماية مصالح المستثمرين، وعليه فقد أوصت الدراسة بتعميم هذه الأداة بين مدققي الحسابات واعتمادها كأحدى أدوات الإجراءات التحليلية.

الكلمات الدالة: التدقيق الخارجي، المحاسبة الإحتيالية، الأزمات المالية.

The Role of External Auditing in Predicting Financial Crises

Dr. Allam Mohammed Mousa Hamdan

*Assistant Professor in Accounting, Accounting Dept. , College of
Business and Finance,*

Ahlia University, Kingdom of Bahrain.

Abstract

The company administration works in a position that enables it to dominate the internal control system and conceal creative accounting practices performed by it. Thus external auditing is considered as a well-organized process to get evidences that help the auditor to give his neutral opinion through various ways. This study aims at presenting a new way that enables the auditor to reveal creative accounting practices and through financial ratios he can know the suitability of the company's financial status and predict financial crises. This means is called Adjusted Operating Cash Flows which was applied on a sample of industrial companies listed in Dubai financial market. To ensure the benefit of this means, its results were compared to other well-known examples in the same field. The study concluded that Adjusted Operating Cash Flows can be effective means that helps the auditor to reveal creative accounting practices and predict financial failure which contribute to increasing the quality of auditing and protecting investors' interests. The study recommends generalizing this means between auditors and approving it as one of the means of analytical procedures.

Keywords: External Auditing, Creative Accounting, Financial Crises.

1. مقدمة

تواجه المنظمات في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحياتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على الكثير من التفاصيل والتفسيرات حتى يُمكن المحاسبة عن هذه المعاملات؛ مما أدى إلى وجود ثغرات في هذه المعايير وفي القواعد المحاسبية نتيجة توافر بدائل مقبولة قبولاً عاماً يتيح للإدارة التلاعب مما يُمكن الشركة من التقرير عن أدائها المالي في أفضل صورة وهو ما يطلق عليه بالممارسات الاحتياالية للمحاسبة Creative Accounting Practices مما يتطلب من المدقق الخارجي أن يكون على دراية بهذه الممارسات حتى يمكنه إبداء رأى فنى محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية (أحمد، 2008).

يعرف (Mulford & Comiskey, 2002) أساليب المحاسبة الاحتياالية وغش القوائم المالية على أنها: الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإظهار نتائج نشاط الشركة ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي، وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة. وهناك عدة مصطلحات تطلق على الغش والتلاعب في القوائم المالية منها: المحاسبة المتعدية Aggressive Accounting، إدارة الأرباح Earnings Management، و التقارير المالية المغشوشة Fraudulent Financial Reporting، الممارسات الاحتياالية للمحاسبة Creative Accounting Practices، أو تمهيد الدخل Income Smoothing، غير أنّ (Amat & Goethorpe, 2005) يرون أن هذه الأنواع السابقة من التلاعب هي بمعنى واحد وجميعها تستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية من أجل اظهار المركز المالي للشركة بالصورة التي يريدوها مديرو الشركة.

ونتيجة لهذه الممارسات بدأت تطفو إلى السطح العديد من الفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية، وكما هي العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهيار الشركات فإن السؤال المعتاد هو أين المدققين؟ (ذنيبات، 2006). تواجه مهنة التدقيق في السنوات الأخيرة أزمة فقدان الثقة والمصادقية نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلى والعالمى، بالشكل الذى أدى إلى تساؤل العديد من المستثمرين والمساهمين والرأى العام من الذين أصابهم الضرر نتيجة إفلاس وانهيار الكثير من الشركات والبنوك عن سبب عدم إعطاء المدققين إشارات إنذار بخصوص تلك الشركات، مثل ما حدث في شركات توظيف الأموال وبنك الاعتماد والتجارة في مصر، وأحدثها الاتهامات الموجهة ضد مكتب آرثر أندرسون

والذي واجه دعاوى قضائية بسبب دوره كمحقق حسابات شركة أنرون الأمريكية للطاقة والتي انهارت في عام 2001م وما تلى ذلك من اكتشاف مواطن خلل محاسبية وفضائح مالية في شركات أخرى (الغبارى، 2002).

لهذا اتجهت العديد من الدراسات في السنوات العشر الماضية إلى البحث في العلاقة بين جودة التدقيق وقدرته على اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، ودأب الباحثون على البحث عن أساليب من شأنها اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتيالية والغش والتلاعب في القوائم المالية، وكان محور التركيز في هذه الدراسات على اكتشاف التلاعب في مجال محاسبة الاستحقاق نظراً لما تتيحه من مرونة في استخدام المبادئ المحاسبية للتلاعب في القوائم المالية، وتتويجاً لهذه الجهود البحثية جاءت دراسة Jones, (1991) التي وضعت نموذجاً لقياس إدارة الأرباح والممارسات الاحتيالية في القوائم المالية، والذي تم تطويره على يد (Dechow, et. al., (1995) وتوالت الدراسات في هذا المجال محاولة الاستفادة من هذا النموذج في الكشف عن إدارة الأرباح، مع البحث في العديد من العوامل التي قد تساهم في الحد من هذه الممارسات، أو استكشاف أثرها في المركز المالي للشركة.

في الآونة الأخيرة جاءت دراسة (أبو عجيبة وحمدان، 2009) والتي هدفت إلى الكشف عن مدى ممارسة شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح، ومن ثم البحث في أثر جودة التدقيق والتمثلة في (حجم مكتب التدقيق، وارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق، والتخصص في صناعة العميل) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الاحتيالية في تلك الشركات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2001-2006 بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي الدراسة 2005، 2006، حيث كانت سنة 2005 هي أقل السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة 2% من شركات العينة، في المقابل كانت سنة 2006 هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، إذ بلغت نسبة الممارسة 62% من شركات العينة، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن سنة 2005 هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية بتحديث تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004. وهو الذي انعكس بصورة ايجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاماً بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها. ولكن لم يستمر ذلك الالتزام خلال السنة التالية بل انعكس سلباً على ارتفاع نسبة الممارسة إلى الحد الذي فاق كل السنوات السابقة، والذي ربما

يكون مرده إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح ربما يترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلباً على عرض الأوضاع المالية للشركة، ومن تم استغلالها في خدمة مصالح الشركة. بالإضافة إلى ماسبق، فإن الدراسة ترى إن التفاوت الواضح في الدخل بين سنتي 2005 و 2006 ربما يكون ناتجا عن تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية. بالإضافة ذلك وجدت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل خصائص جودة التدقيق التي تم استخدامها في الدراسة في إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية.

وكدليل من المملكة المتحدة حول علاقة جودة التدقيق بإدارة الأرباح جاءت دراسة (Caneghem, 2004) حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالسوق المالي البريطاني، اعتماداً على الدراسات السابقة التي أجريت على الشركات الأمريكية، (وذلك من منطلق أن كل من بريطانيا وأمريكا ينتميان إلى ما يعرف ببلدان القانون المشترك) والتي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل تلك الشركات. حيث تعتبر بريطانيا السوق المحاسبي الأقل انتظاماً والأقل من حيث تكاليف المقاضاة مقارنة بأمريكا. (Ball et. L, 2001).

وعلى الرغم من اختلاف النتائج التي جاءت بها دراسة (Caneghem, 2004) عن سابقتها إلى أنه استمر البحث عن تلك العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، هذه المرة جاء الدليل من الصين عبر دراسة (Xinhan, 2005) حيث تناولت هذه الدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح، ورأى المدقق، وموقع المدقق (محلّي، أو غير محلّي) داخل الشركات الصينية. للفترة من 1998-2001. وقد توصل (Xinhan) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة إدارة الأرباح وتقارير التدقيق المعدلة، وخاصة داخل الشركات التي تدقق من قبل مدققين غير محليين. كذلك وجد أن الشركات التي تدقق من قبل مدققين غير محليين أقل ممارسة لإدارة الأرباح من الشركات التي تدقق من قبل مدققين محليين.

كانت هذه مجموعة الدراسات التي تمت في بيئات مختلفة، تشترك جميعها في أنها أجريت على الشركات المساهمة العامة، ولكن ماذا بشأن إدارة الأرباح في الشركات الخاصة، ومدى تأثيرها بجودة التدقيق؟ هذا ما حاول (Tendeloo, 2005) الإجابة عليه حيث هدف من دراسته إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة، اعتماداً على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل الشركات العامة. بالإضافة إلى افتراض أن هناك تباين بين جودة التدقيق المؤداة من قبل

شركات التدقيق الأربعة الكبار، وشركات التدقيق الأخرى من غير الكبار. وقد توصل إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر أقل ممارسة لإدارة الأرباح. وكذلك أن جودة التدقيق وقوانين حماية المستثمر هما بديلين للحد من إدارة الأرباح. وأخيراً فإن فرق النوعية في التدقيق بين شركات التدقيق الأربعة الكبار وشركات التدقيق الأخرى يضعف أو يتضاءل في البلدان التي تطبق بها قوانين حماية قوية للمستثمر.

كثُر الجدل في وسط المحاسبين والباحثين حول علاقة محاسبة الاستحقاق بالتلاعب في القوائم المالية نظراً لما تتيحه المبادئ المحاسبية من مرونة في هذا المجال، واتجهت أنظار الباحثين إلى قائمة التدفقات النقدية علّم يجدون فيها ما يقودهم إلى اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، وكثرت الاجتهادات في هذا المجال، وتوجت بدراسة (أحمد، 2008) التي قامت بتطوير قائمة التدفق النقدي التشغيلي المعدل، ثم تحديد واستبعاد البنود غير المتكررة من الدخل من عمليات التشغيل المستمرة الموجودة في قائمة الدخل للوصول إلى الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة لتعطي صورة حقيقية عن وضع الشركة المالي يمكن لمصدق الحسابات حينئذٍ استخدام كل من مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل وهامش النقدية الزائدة خلال مرحلة تخطيط عملية التدقيق وذلك ليتمكن من الكشف المبكر عن الممارسات الاحتيالية للمحاسبة حيث توفر هذه النسب علامات انذار مما يمكنه من تحديد الإجراءات المناسبة خلال مرحلة العمل الميداني وإجراء اختبارات التحقق الخاصة بالتفاصيل للعمليات والأرصدة ومرحلة الفحص والاستعراض العام للقوائم المالية لتكوين رأيه النهائي السليم عن هذه القوائم.

ولكن، هل لممارسات المحاسبة الإحتيالية المعتمدة على التلاعب بمحاسبة الاستحقاق أثر على المركز المالي للشركة؟ في هذا السياق يشبه (2009) Hamdan ممارسات المحاسبة الإحتيالية بالمعول الذي تهدم به الشركة نفسها، لما لها من أثر في انهيار مركزها المالي نتيجة الإعلان عن أرباح وهمية مع القيام بتوزيعات نقدية الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس المال، وقد أجرى (2009) Hamdan دراسته على الشركات الصناعية المدرجة بسوق دبي المالي للفترة من 2004 - 2008 إذ عملت على قياس أساليب المحاسبة الإحتيالية كمتغير مستقل، وبيان علاقتها بسياسة توزيع الأرباح التي تنتهجها الشركة - كمتغير تابع - ، وباستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة كنسبة السيولة والأرباح المحتجزة، لم تجد هذه الدراسة مؤشرات ذات دلالة احصائية على قيام الشركات الصناعية في سوق دبي للاوراق المالية بممارسة المحاسبة الإحتيالية، غير أنها وجدت أن هناك علاقة موجبة بين المحاسبة الإحتيالية والأرباح المحتجزة؛ مما يشير إلى أن الشركات التي مارست المحاسبة الإحتيالية

لزيادة أرباحها قد قامت بتوزيعات نقدية تقي بالإعلان عن هذه الأرباح، ومن جهة أخرى وجدت الدراسة أن السيولة لها دلالة سلبية في نموذج الدراسة مما يشير إلى أن الأرباح الوهمية التي تم الإعلان عنها لا يوجد ما يقابلها من سيولة مما يعزز فرضية ممارسة هذه الشركات للمحاسبة الاحتياطية، وان لم تكن ذات دلالة احصائية؛ وعليه فإن توزيع الأرباح وهمية من شأنه أن يهدد المركز المالي للشركات و يعرضها للتعثر.

العديد من الشركات تلجأ لإدارة الأرباح عبر استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية من أجل التأثير على أسعار أسهمها في السوق المالي، لتحقيق مصالح الإدارة، المصالح الضريبية، تفادي التكاليف السياسية، وتكاليف عقود الدين، هذا ما جاءت به دراسة الداور وعابد، (2009) التي أجريت على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

كانت أخبار انهيار الشركات تثير الرعب بين الأوساط المالية العالمية، وحالات الغش المتتالية التي ارتكبتها إدارة تلك الشركات كانت تؤشر إلى وجود ثغرات في النظام المالي والقانوني المعمول به، من هنا جاء قانون (Sarbanes-Oxley) في تموز عام 2002م، الذي يوصف بأنه أهم تعديل تشريعي إصلاحي تصادق عليه الحكومة الأمريكية بعد سلسلة الفضائح المالية لكبريات الشركات العامة الأمريكية.

أما في الأردن فقد عمّد المشرع الأردني خلال السنوات الأخيرة إلى حزمة من التشريعات والقوانين، استجابة للمخاوف العالمية المتزايدة حول إفلاس الشركات وتعثرها المالي، وضمان الشفافية في سوق تعد من الأسواق المالية الناشئة. ومن هذه القوانين: قانون الأوراق المالية ذو الرقم (76) لعام 2002 حيث ألزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق، بحيث تتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين، وتحدد مهماتها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس وفقاً لنص المادة ذات الرقم (46)، كما تضمن قانون البنوك ذو الرقم (28) لعام 2000 إلزام جميع البنوك الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وحددت المادتان ذوات الرقمين (32) و (33) من هذا القانون مهماتها وصلاحياتها، كما طالبت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ذات الرقم (1) لعام 1998 جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان تدقيق، وأصدرت تعليمات إفصاح جديدة محدثة بدأ العمل بموجبها بدءاً من عام 2004، فقد أوضحت المادة ذات الرقم (15) منها كيفية تشكيل لجنة التدقيق وحددت صلاحياتها ومهماتها ومسؤولياتها. وأخيراً كان اصدار دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني لعام 2007، ودليل قواعد

الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية للعام 2008، والذي تحدث بإسهاب عن لجان التدقيق وصلاحتها وخصائصها. جميع تلك القوانين والتشريعات هدفت إلى الحد من التلاعب وضمان الشفافية، ولكن هل حققت هذه القوانين اهدافها في الحد من اساليب المحاسبة الاحتيالية و تضليل مستخدمي القوائم المالية؟ يرى حمدان وآخرون، (2009) أن شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تفي بمتطلبات خصائص لجان التدقيق الواردة في القوانين والتشريعات السابقة، غير أنه لم يكن هناك أثراً لكل من: حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات الإجتماع، في الحد من إدارة الأرباح، بينما وجد أن لإستقلال أعضاء لجنة التدقيق أثراً في ذلك، وكذلك كان لنسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة أثراً في زيادة إدارة الأرباح؛ مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين الأردنية الخاصة بلجان التدقيق، ووضع شروط وخصائص من شأنها أن تكون أكثر فاعلية في الحد من إدارة الأرباح، وتقليص ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، مع ضرورة دعم استقلال لجنة التدقيق من خلال أن يكون جميع أعضائها من غير التنفيذيين. إن مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي لم تعد مقصورة على استخدام الأساليب التقليدية في اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، وإذا كانت الإجراءات التحليلية التي يستخدمها المدقق هي علامات للإنذار والتي تمثل إشارات خطر لارتكاب ممارسات المحاسبة الاحتيالية ومن ثم تجعل المدقق الخارجي يركز وقته وجهده في المجالات التي حدثت فيها فروق غير متوقعة أو تغيرات جوهرية، كما تحدد المجالات التي تكون أكثر من غيرها تأثراً في فشل عملية التدقيق، وبالتالي تستوجب التركيز والحرص وزيادة نطاق اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة، فإن النسب المالية التقليدية التي يستخدمها المدقق عند تطبيقه للإجراءات التحليلية لم تعد ملائمة في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة وإتاحة المعايير المحاسبية لبدائل كثيرة يمكن معها أن تقوم بعض الشركات بالتقرير عن أدائها المالي في أفضل صورة مما يتطلب من المدقق الخارجي أن يكون على دراية بالممارسات الاحتيالية للمحاسبة وتصميم وتطوير نسب ومؤشرات تمكنه من كشف هذه الممارسات حتى يمكنه إبداء رأى سليم عن مدى صحة القوائم المالية التي يراجعها (أحمد، 2008).

وليس بعيداً عن الجهد البحثي العالمي في مجال كشف الممارسات الاحتيالية في المحاسبة، فإن الدراسة التي بين أيدينا تحاول أن تقدم أداة حديثة للمدقق الخارجي يستطيع من خلالها الكشف عن الممارسات الاحتيالية، والتنبؤ بالمركز المالي للشركة وبالتالي التنبؤ بالتعثر والفشل المالي، الأمر الذي يقدم معلومات هامة للمستثمرين تجعلهم في منأى عن غش الإدارة، وعليه فإن هذه الدراسة تحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

- هل يمكن استخدام التدفق النقدي التشغيلي المعدل في الكشف عن المستحقات الاختيارية؟

- هل تستطيع النسب والمؤشرات المالية المرتكزة للتدفق النقدي التشغيلي المعدل اكتشاف اساليب المحاسبة الاحتياطية، والتنبؤ بالفشل المالي؟

2. منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة بتقديم أداة حديثة للمدقق الخارجي للمساعدة في اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية ومن ثم التنبؤ بالفشل أو الاعسار المالي، وتتم الدراسة بالخطوات التالية لتحقيق اهدافها واختبار فرضياتها:

- في البداية سيتم حساب التدفق النقدي التشغيلي المعدل Adjusted Operating Cash Flows، والدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة Adjusted Income.

- ثم سيتم استخدام مجموعة من النسب المالية المستندة إلى التدفق التشغيلي المعدل، والدخل المعدل، والتي يمكن من خلالها الكشف عن مدى قيام إدارة الشركة بممارسة أساليب المحاسبة الاحتياطية، وكذلك التنبؤ بتعثرها المالي.

- من أجل التأكد من كفاءة النموذج المقترح في الكشف عن الممارسات الاحتياطية والتنبؤ بالفشل المالي؛ سيتم استخدام نموذج متفق عليه عالمياً في هذا المجال وهو Jones Model المعدل من قبل (Dechow et al. (1995.

2.1 نماذج الدراسة

- من أجل حساب كل من التدفق النقدي التشغيلي المعدل، والدخل المعدل، سيتم استخدام نموذج أحمد، (2008) والذي يوضحه الشكل رقم (1) وهو يوضح طريقة تعديل التدفق النقدي التشغيلي المعدل عنه في قائمة التدفقات النقدية للوصول للتدفق النقدي التشغيلي المعدل، وكذلك الوصول للدخل المعدل، واللذان يساهمان في الكشف عن الممارسات الاحتياطية للمحاسبة والتنبؤ بالفشل المالي.

- سيتم الاعتماد على النسب التالية في كشف الممارسات الاحتياطية للمحاسبة والتنبؤ بالفشل المالي:

1. مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل: ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$IOCFI_{i,t} = \frac{AOCF_{i,t}}{AI_{i,t}}$$

حيث:

- IOCFI_{i,t}: مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل للشركة i، في السنة t.
- AOCF_{i,t}: التدفق النقدي المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة للشركة i، في السنة t.
- AI_{i,t}: الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة للشركة i، في السنة t.
2. هامش النقدية الزائدة (المفرطة) ويتم قياسها باستخدام المعادلة التالية:

$$ECM_{i,t} = \frac{AOCF_{i,t} - AI_{i,t}}{revenues_{i,t}}$$

حيث:

ECM_{i,t}: هامش النقدية الزائدة.

AOCF_{i,t}: التدفق النقدي التشغيلي المعدل للشركة i، في الفترة t.

AI_{i,t}: الدخل المعدل للشركة i، في الفترة t.

- لتأكيد النتائج التي سيتم التوصل إليها باستخدام نموذج أحمد، (2008) سيتم استخدام نموذج Jones (1995)، القائم على أساس احتساب المستحقات الاختيارية عبر استخدام مجموعة من المعادلات وهي:

1. تقدير المستحقات الكلية Total Accruals وهي الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي المعدل:

$$TACC_{i,t} = NI_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث:

TACC_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة i، في السنة t.

NI_{i,t}: صافي الدخل للشركة i، في السنة t.

OCF_{i,t}: التدفق النقدي التشغيلي للسنة i، في السنة t.

2. تقدير الميل ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \ell_{i,t}$$

حيث

TACC_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة i، في السنة t.

AI_{i,t-1}: مجموع الأصول للشركة i، في السنة t-1.

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i ، بين العامين t ، و $t-1$.
 $\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i ، بين
العامين t ، و $t-1$.
 $PPE_{i,t}$: حجم العقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i ، في
السنة t .
 ϵ_t : الخطأ العشوائي.

3. تقدير المستحقات غير الاختيارية Non-discretionary Accruals

بإستخدام $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ المتوقعة التي تم استخراجها في المعادلة السابقة كما يلي:

$$NDACC_{i,t} = \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 (PPE_{i,t})$$

حيث

$NDACC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة i ، في السنة t .

4. بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية يتم حساب

المستحقات الاختيارية، وهي الناتجة عن اتباع أساليب المحاسبة الاحتيالية، كما

يلي:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

حيث

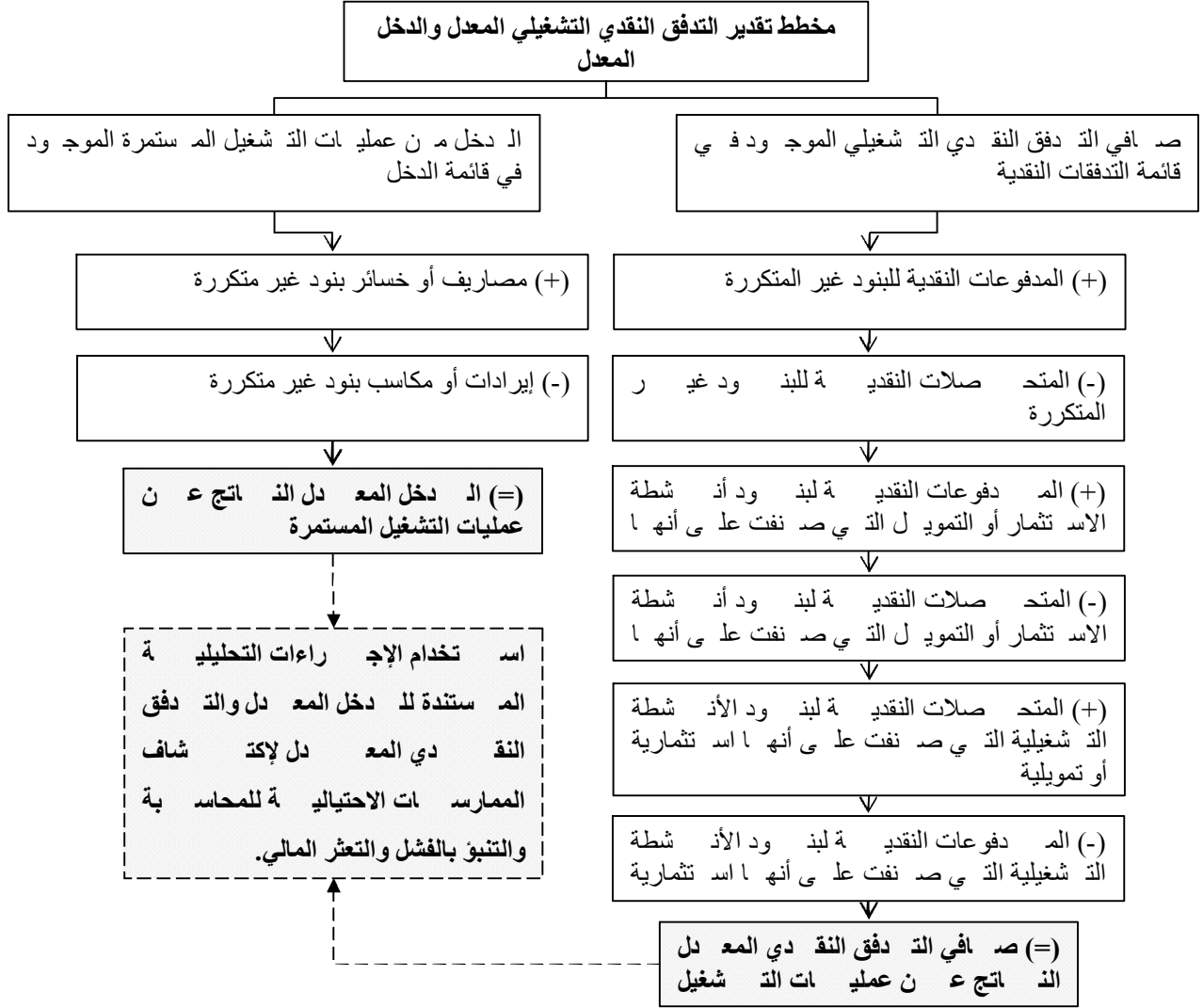
$DACC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة i ، في السنة t .

فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في عام معين تفوق متوسط المستحقات

الاختيارية للشركة خلال فترة الدراسة فإن الشركة تكون قد مارست أساليب المحاسبة

الاحتيالية.

شكل رقم (1)



2.2. مجتمع وعينة الدراسة

ينكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة بسوق دبي المالي. أما عينة الدراسة، فقد شملت الشركات التي تتوفر لها كل البيانات اللازمة لأجراء اختبارات الدراسة، على ألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وعددها ثلاثة شركات وقد غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 2006 - 2008.

3. تحليل البيانات واستخلاص النتائج

تهدف الدراسة إلى تقديم أداة إضافية للمدقق الخارجي ليستطيع من خلالها الكشف عن أساليب المحاسبة الإحتياطية، هذه الأداة هي نموذج أحمد، (2008) القائم على احتساب التدفق النقدي التشغيلي المعدل، والدخل المعدل، وهو الموضوع الأساسي لهذه الدراسة، وقد ظهرت

نتائج هذا النموذج بالجدول رقم (1) وللتأكد من نتائج هذا النموذج تم الاستعانة بنموذج Jones, (1995) المعروف بمقدرته على رصد ظاهرة إدارة الأرباح والمحاسبة الاحتمالية، وقد ظهرت نتائجه بالجدول رقم (2).

من الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة اختلاف التدفق التشغيلي المعلن عنه عن التدفق التشغيلي المعدل، وكذلك اختلاف الدخل المعلن عنه عن الدخل المعدل، وبالإستناد إلى التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل يمكن الحديث عن المؤشرات التالية:

مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل المعدل

إن أكثر اهتمام مستخدمى ومحلى القوائم المالية ينصب على صافى الدخل باعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافى الدخل والذي ينعكس فى شكل توزيعات للأرباح على المساهمين مما يجذب مستثمرين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافى الدخل الموجود فى قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخلية أو خارجة (Domash, 2005). لذلك فإنه يمكن استخدام العلاقة بين الدخل والتدفق النقدي التشغيلي لاكتشاف الممارسات الاحتمالية للمحاسبة وذلك عن طريق مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل المعدل.

تعتبر هذه النسبة مؤشراً حساساً للتغير فى الدخل الذى ليس له مردود نقدي، كما يجب ثبات مؤشر التدفق النقدي المعدل إلى الدخل المعدل للفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة أو مقارنة بالمؤشر المتوسط للصناعة وأن لا يقل عن الواحد الصحيح، فالانخفاض فى المؤشر على مدار عدة فترات زمنية يعنى نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي واستخدام ممارسات محاسبية احتمالية لرفع الدخل، كما أن انخفاضه إلى أقل من الواحد الصحيح يشير إلى أن أنشطة التشغيل بالشركة لا تولد تدفقاً نقدياً مقبولاً. كذلك فإن الارتفاع المفاجئ فى المؤشر والنتائج بسبب زيادة التدفق النقدي التشغيلي أعلى من الزيادة فى الدخل قد يكون دليلاً على إدارة المكاسب وتقليلها فى الفترة الحالية وتخزينها لترات مستقبلية. كما أن تذبذب المؤشر يعنى وجود سياسة غير مستقرة فى الانتاج والبيع لدى الشركة مما ينعكس على مستوى السيولة بالشركة فى نهاية كل عام (أحمد، 2008).

جدول رقم (1)

التدفق النقدي التشغيلي وصافي الدخل المعدلين بإستخدام نموذج أحمد، (2008)

ECM	IOCFI	الدخل المعدل	صافي الدخل	التدفق النقدي التشغيلي المعدل	التدفق النقدي التشغيلي	السنة	الشركة
0.062	0.258	11,328,595	9,854,625	2,922,778	1,254,932	2006	الشركة الأولى
0.113	0.277	15,875,962	17,588,554	4,397,641	3,758,664	2007	
0.116	0.929	14,785,965	13,546,859	13,736,161	12,587,964	2008	
0.811	0.891	100,587,654	102,457,896	89,623,600	85,142,420	2006	الشركة الثانية
0.809	0.882	95,654,875	99,546,857	84,367,600	94,491,712	2007	
0.816	0.021	35,654,788	85,478,965	748,751	1,010,813	2008	
0.076	1.002	2,435,528,955	2,472,061,889	2,440,400,013	3,050,500,016	2006	الشركة الثالثة
0.005	1.050	1,167,122,569	1,178,793,795	1,225,478,697	1,348,026,567	2007	
0.201	0.722	1,045,254,651	1,728,851,193	754,673,858	1,100,314,485	2008	

جدول رقم (2)

المستحقات الاختيارية والمحاسبة الاحتياطية باستخدام نموذج (1995) Jones

المحاسبة الإحتياطية *	المستحقات الاختيارية	المستحقات غير الاختيارية	المستحقات الكلية	السنة	الشركة
				200	
1	99,158,294	-17,262,294	81,896,000	6	الشركة
				200	
1	110,713,548	-53,312,217	57,401,331	7	الشركة الأولى
				200	
0	62,153,877	-110,855,433	-48,701,556	8	
				200	
0	54,392,668	-40,283,494	14,109,174	6	الشركة
				200	
0	58,559,629	-14,437,066	44,122,563	7	الشركة الثانية
				200	
1	70,867,741	-26,335,398	44,532,343	8	
	2,326,606,55	-		200	
0	4	1,711,626,228	614,980,326	6	الشركة
	2,964,235,19	-		200	
0	9	2,514,791,199	449,444,000	7	الشركة
	3,945,472,78	-	-	200	
1	0	5,651,936,780	1,706,464,000	8	الشركة الثالثة

* تم استخدام المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) للتعبير عن المحاسبة الاحتمالية، بحيث إذا كانت المستحقات الاختيارية في السنة t أكبر من متوسط المستحقات الاختيارية في سنوات الدراسة فإن هذا يعني أن الشركة قد مارست أساليب المحاسبة الاحتمالية وتعطى الرقم (1) وإلا تعطى الرقم (0).

من الجدول رقم (1) يمكن ملاحظة أن مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل المعدل للشركة الأولى يقل عن الواحد صحيح بنسبة كبيرة للسنتين الأولى والثانية مما يشير إلى اتباع الشركة لأساليب المحاسبة الإحتيالية. إن الزيادة في المؤشر في العام الثاني تشير إلى زيادة التدفق التشغيلي بنسبة تفوق الزيادة في الدخل هذا بدوره يؤشر إلى اتباع اساليب المحاسبة الاحتمالية والزيادة المفاجئة للمؤشر في العام الثالث تشير إلى تقليل الدخل في الفترة الحالية وتخزينها للفترات القادمة وان كان المؤشر يقترب من الواحد صحيح. وهذا ما أكدته أيضاً نموذج جونز إذ بين أن الشركة قد مارست أساليب المحاسبة الاحتمالية في العامين الأول والثاني بينما لم يعطي دليلاً على ذلك في العام الثالث. أما الشركة الثانية يلاحظ أن المؤشر يقترب من الواحد صحيح وهو ثابت نسبياً بين العامين الأول والثاني مما يشير إلى عدم ممارسة الشركة للمحاسبة الاحتمالية في العامين الأول والثاني، بينما يلاحظ أن المؤشر إنخفض بنسبة كبيرة في العام الثالث مما يعني نمو الدخل بمعدل أسرع من التدفق النقدي التشغيلي، وهذا ما أكدته نتائج نموذج جونز التي أشارت إلى اتباع الشركة لأساليب المحاسبة الاحتمالية في العام الثالث. أما ما يتعلق بالشركة الثالثة يمكن ملاحظة أن مؤشر التدفق النقدي التشغيلي المعدل إلى الدخل المعدل كان يقترب كذلك من الواحد الصحيح في العامين الأول والثاني بالإضافة إلى كونه ثابتاً نسبياً مما يشير إلى عدم ممارسة الشركة للمحاسبة الاحتمالية في هاتين السنتين وهو ما أشارت إليه نتائج نموذج جونز.

هامش النقدية الزائدة (المفرطة)

يرى (Mulford & Comiskey, 2005) أن هامش النقدية الزائدة (المفرطة) أكثر المؤشرات فعالية في اكتشاف الدخل المتلاعب فيه والذي تم رفعه بوسائل اصطناعية عن طريق الممارسات الاحتمالية للمحاسبة والتي تقوم باستخدامها الشركات التي تواجه إدارتها مشاكل تشغيلية لمحاولة إخفاء هذه المشاكل أو خلق صورة أفضل لمكاسب الشركة ووضعها المالي حيث تأمل هذه الشركات إصلاح هذه المشاكل قبل اكتشاف التلاعب المحاسبي، ويهدف هذا المؤشر إلى اكتشاف أى مشاكل موجودة في الدخل في وقت مبكر وكافي يسمح باتخاذ تصرفات وإجراءات تصحيحية، وذلك عن طريق قياس معدلات نمو كل من الدخل الناتج من

عمليات التشغيل المستمرة والتدفق النقدي التشغيلي حيث تتطلب العلاقة التبادلية الحقيقية والقوية بين كل منهما بأن يزيد كل منهما بمعدلات نمو متقاربة خلال الفترات الزمنية المختلفة. ويقاس هذا المؤشر الزيادة في التدفق النقدي التشغيلي عن الدخل التشغيلي كنسبة من الإيراد، حيث يقيس قدرة الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي مقارناً بدخلها التشغيلي، وعن طريق هذه المقارنة يمكن تحديد ما إذا كانت الشركة تمارس أساليب احتيالية للمحاسبة من عدمه.

وهناك ثلاثة حالات لهامش النقدية الزائدة أو المفرطة بينها أحمد، (2008) كما يلي:

ثبات هامش النقدية الزائدة: يشير ثبات هامش النقدية الزائدة عبر الزمن إلى ثبات العلاقة بين التدفق النقدي التشغيلي وبين الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة ونموهم بمعدلات متقاربة ومدى قوة ارتباط هذه العلاقة، أي أن المكاسب تتحقق وتظهر في شكل تدفق نقدي تشغيلي أي أن التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من خلال دخل تشغيلي مدعم مما يشير إلى التوافق الكبير بينهما.

انخفاض هامش النقدية الزائدة: ينخفض هامش النقدية الزائدة عندما ينمو الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة أسرع - أو ينخفض أبطأ- من التدفق النقدي التشغيلي، ونتيجة لذلك سوف يكون هناك ارتفاعاً في الحسابات غير النقدية في قائمة المركز المالي وزيادة الأصول مثل المدينون أو المخزون، كما أن الالتزامات قد تنخفض مثل الدائنون طالما أن المدفوعات النقدية تزيد عن المصروفات المستحقة الجديدة ولكن في النهاية مع الزمن لا بد أن تتحقق وتحصل الحسابات غير النقدية مما يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي أو تسجل التزامات مستحقة جديدة وبالتالي ينخفض الدخل وفي الحالتين فإن هامش النقدية الزائدة سوف يرتفع.

ويلاحظ أنه إذا لم يتم الاعتراف بالأصول المتأثرة (غير النقدية) وتحصيلها ففي النهاية سوف تصبح ذات قيمة منخفضة مما يجعل من الضرورة القيام بتخفيض قيمتها وحدث انخفاض في الدخل، كما أن التخفيض المستمر في الالتزامات سوف يصل في نقطة ما إلى الحاجة إلى مستحقات جديدة والتي سوف تؤدي إلى انخفاض الدخل أيضاً. فإذا قامت الإدارة برفع الدخل بطرق محاسبية تخرج عن نطاق المعايير المحاسبية فإنه سوف يتم تعديل نتائج الشركة في المستقبل القريب، فالأصول التي تأثرت قد لا تتحقق أو تحصل أبداً كما أن أرصدة الالتزامات المنخفضة قد لا تعكس القيم المستحقة فعلاً، لذلك يتم عمل تعديلات لتخفيض دخل العام السابق طالما أن الأصول انخفضت قيمتها وزادت الالتزامات.

هذا، وهناك بعض الحالات التي قد تؤثر على العلاقة بين الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة والتدفق النقدي التشغيلي وذلك لفترة مؤقتة مثل انتقال الشركة من مرحلة بدء النشاط إلى مرحلة النمو في النشاط إلا أنه يجب أن تعود العلاقة إلى طبيعتها بعد هذه الفترة الانتقالية،

كذلك قد تقوم الشركة ببعض التصرفات الاستثنائية والتي قد تؤثر على هذه العلاقة مثل زيادة مخزونها تحسباً لزيادة المبيعات المستقبلية مما يقلل من التدفق النقدي التشغيلي ولكن سرعان ما يرتفع مرة أخرى عند بيع المخزون في المستقبل.

وفي النهاية فلا بد من التحليل الدقيق والمتأنى لتحديد ما إذا كانت زيادة الأصول أو تخفيض الالتزامات والتي يصاحبها نمو للدخل بمعدل أسرع وأعلى من معدل نمو التدفق النقدي التشغيلي سوف يؤدي إلى انخفاض مستقبلي في الدخل أو إلى زيادة مستقبلية في التدفق النقدي التشغيلي. ويلاحظ أنه كلما طبقت الشركة ممارسات محاسبية احتيالية كلما انخفض هامش النقدية الزائدة حيث يزيد الدخل المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة ويصبح أكبر من التدفق النقدي التشغيلي المعدل مما يحقق هامش نقدية زائدة سالب، وقد يرتفع السعر السوقي للسهم خلال هذه الفترة إلا أنه سينخفض إلى أقل معدلاته في النهاية.

كما أنه في بعض الحالات قد تقوم بعض الشركات بالاعتراف بإيراد مبكر من الإيجارات والذي لم يتم تحصيله فعلياً أو الاعتراف بمكاسب ناتجة عن عمليات تمت بين الشركة وبعضها عن طريق المنشآت ذات الأغراض الخاصة والتي بالرغم من أنها تتحكم في هذه المنشآت إلا أنها اعترفت بها على أنها أطراف ثالثة مستقلة عنها، ويلاحظ أن هذه الممارسات تؤدي إلى زيادة الإيراد ونمو الدخل بمعدل أعلى من التدفق النقدي التشغيلي إلا أنه بمجرد تعديل التدفق النقدي التشغيلي المقرر عنه وإزالة البنود غير المتكررة وإعادة تصنيف بعض البنود التشغيلية فإن هامش النقدية الزائدة (المفرطة) سوف ينخفض في النهاية.

كذلك فإن هامش النقدية الزائدة يساعد في الإشارة إلى وجود مشاكل تشغيلية متوقعة والتي قد لا يصاحبها ممارسات محاسبية متعسفة، وفي هذه الحالات فإن التدفق النقدي التشغيلي سوف يتحسن بمفرده بمجرد تصحيح هذه المشاكل أما إذا لم يتحسن فإنه يوجد احتمال متزايد بانخفاض الدخل في المستقبل، فمثلاً إذا قامت شركة ما بتقديم خدمة جديدة لعملائها على الحساب في فترة ما وأقبل العملاء على هذه الخدمة فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات وزيادة المدينين وبالتالي انخفاض التدفق النقدي التشغيلي وإذا ظهرت مشاكل في التحصيل فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض هامش النقدية الزائدة فإذا تم معالجة هذه المشكلة في فترة تالية فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة التدفق النقدي التشغيلي وبالتالي ارتفاع هامش النقدية الزائدة، لذلك يعتبر هامش النقدية الزائدة مؤشراً جيداً لتحديد المشاكل التشغيلية مبكراً.

ارتفاع هامش النقدية الزائدة: يرتفع هامش النقدية الزائدة نتيجة زيادة معدل نمو التدفق النقدي التشغيلي بمعدل أسرع من معدل نمو الدخل الناتج عن عمليات التشغيل المستمرة أي أن التدفق النقدي التشغيلي تم الحصول عليه من مصدر غير مدعم له، كذلك قد يرتفع هامش

النقدية الزائدة نتيجة انخفاض التدفق النقدي التشغيلي بمعدل أبطأ من معدل انخفاض الدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة، وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يكون نتيجة لانخفاض رأس المال العامل أى نقص الأصول المتداولة كالمدينون والمخزون وزيادة الالتزامات المتداولة كالدائنون والمصروفات المستحقة إلا أن زيادة وتوليد التدفق النقدي التشغيلي بهذه الطريقة يعتبر غير مدعم بمصدر حقيقى فالأصول لا يمكن أن تتخفف والالتزامات لا يمكن أن ترتفع إلى ما لا نهاية.

إنّ الشركات الخاسرة والتي تقرر عن تدفق نقدي تشغيلي موجب برغم وجود خسائر تشغيلية، أو الشركات التي تقرر عن خسائر تشغيلية تزيد عن التدفق النقدي التشغيلي السالب لها سوف تعلن عن هامش نقدية زائدة موجب حيث تحتاج للمحافظة على الزيادة المستمرة فيه أن يرتفع الدخل فالنمو طويل الأجل للتدفق النقدي التشغيلي لابد أن يدعم بالدخل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة وإلا فإن التدفق النقدي التشغيلي سوف يبدأ بالانخفاض وبالتالي ينخفض هامش النقدية الزائدة (المفرطة).

من الجدول رقم (1) وللشركة الأولى يلاحظ أن هامش النقدية المفرطة كان منخفضاً في العام الأول مما يشير إلى أن نمو الدخل كان أسرع من نمو التدفق النقدي التشغيلي، وهو ما يعزز فرضية ممارسة المحاسبة الاحتياطية بتضخيم الأرباح في هذا العام، بينما ارتفاع هذا المؤشر في العامين التاليين يؤشر إلى نمو التدفقات بنسبة أكبر من نمو الدخل قد يكون ذلك جراء الانخفاض في رأس المال العامل. أما الشركة الثانية فإننا نلاحظ أن هذا المؤشر ثابت نسبياً من عام لآخر مما يشير إلى نمو كل من الدخل والتدفق النقدي بنسب ثابتة، أما الشركة الثالثة فإننا نجد تذبذباً كبيراً في هذا المؤشر خلال فترة الدراسة، فقد انخفض المؤشر بنسبة كبيرة في العام الثاني مما يشير إلى اعلان الشركة عن أرباح وهمية لم يكن ما يقابها من التدفقات النقدية وهو ما يفسر نمو الدخل بمعدل أسرع من نمو التدفقات.

من التحليل السابق بإستخدام المؤشرات المستندة للتدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل، يمكن التنبؤ بالفشل المالي للشركات التي تميزت بتذبذب كبير في هاذين المؤشرين فهي شركات تتميز بسياسة غير مستقرة في الأرباح وغير متوافقة من تدفقاتها النقدية مما دعاها لإستخدام أساليب المحاسبة الاحتياطية في محاولة من للتغطية على هذا التذبذب، بينما يمكن التنبؤ بالإستقرار المالي للشركات التي لم تشهد تذبذباً كبيراً في هذه المؤشرات.

4. النتائج والتوصيات

من التحليل السابق يمكن النهاية إلى أن استخدام التدفق النقدي التشغيلي والدخل المعدل يمثل أداة فعالة يمكن للمدقق الخارجي استخدامها في الكشف عن الممارسات الاحتياطية للمحاسبة التي تستخدمها إدارة الشركة للتغطية على النتائج غير المرغوب فيها، وهي تمثل

وسيلة جيدة يمكن أن تضاف للوسائل التي يستخدمها المدقق في الاجراءات التحليلية للتعقبو بمستقبل الشركة المالي مما يساهم في زيادة جودة التدقيق وإبداء رأي يعبر بصدق عن واقع الشركة المالي مما يجنب المستثمرين والمهتمين التعرض لمخاطر انهيار الشركات كما حدث لكبرى الشركات العالمية. إنَّ الاستخدام المهني والحصيف لنموذج التدفق النقدي التشغيلي المعدل والدخل المعدل يمكن أن يشكل اضافة مهنية هامة بيد المدقق لكي يستطيع العمل في بيئة التقبات الاقتصادية الحالية التي اضافت ولا شك مسؤولية متزايدة على مدقق الحسابات للتعقبو بالفشل والتعثر المالي.

من النتائج السابقة يمكن القول أنَّ إلمام المدقق بأدوات غير تقليدية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في القوائم المالية والتعقبو بالفشل المالي أصبح ضرورة تتطلبها الظروف الاقتصادية التي نعيشها اليوم من ظل عدم الاستقرار المالي وانعدام الشفافية في شركات تحاول بكل ما تملك من وسائل قانونية وغير قانونية النجاة من أزمة مالية عالمية لا توجد هناك مؤشرات على قرب نهايتها. من هنا فإن الدراسة توصي المهتمين بعمل المدقق الخارجي من حكومات وجمعيات مهنية زيادة كفاءة مدققي الحسابات بإستخدام الوسائل غير التقليدية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في المحاسبة، كما توصي مكاتب التدقيق المهمة بإعتماد قائمة التدفق النقدي التشغيلي المعدل وقائمة الدخل المعدل كأحد أدوات المراجعة التحليلية مما يساهم في رفع كفاءة التدقيق الخارجي.

5. المراجع

- أبو عجيبة عماد، حمدان علام (2009)، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح "دليل من الأردن". دراسة مقبولة للنشر، المجلة العربية للعلوم الإدارية - مجلس النشر العلمي، الكويت.

- أحمد، سامح محمد رضا رياض (2008)، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة. رسالة دكتوراة منشورة، جامعة حلوان، القاهرة.

- الغباري، أيمن فتحي (2002)، تأثير تنامي المخاطر التي تتعرض لها استقلالية المدقق على فعالية التدقيق في ظل العولمة. مجلة الدراسات المالية والتجارية، 15 (3): 24-54.

- حمدان علام، مشتفي صبري وعناسوة محمد (2009)، لجان التدقيق في التشريعات والقوانين الأردنية مدى تطبيقها في شركات المساهمة العامة الصناعية، وهل ساهمت في الحد من إدارة الأرباح؟. مقدم للنشر، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل.

- الداعور جبر، عابد محمد (2009)، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، 17 (1): 809-845.

ذ

- نبيات علي (2006)، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق. عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمّان.
- [Amat, O., & Gowthorpe, C., \(2005\) Creative accounting: some ethical issues of macro- and micro-manipulation. Working Paper Series, www.ssrn.com.](#)
- [Caneghem, T. \(2004\) The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-up Behavior: Some UK Evidence. European Accounting Review, 13 \(4\): 771-786.](#)
- Domash, H. (2005) **Spot Accounting Red Flags The Easy Way.** www.winninginvesting.com.
- Hamdan, A. (2009) **The Impact of Creative Accounting on Cash Dividend “Evidence from Dubai”.** Submitted to judgment, Accounting Forum – Elsevier.
- Mulford, C., & Comiskey, E., (2005) **Creative Cash Flow Reporting: Uncovering Sustainable Financial Performance.** John Wiley & Sons, New Jersey.
- Tendeloo, B. (2005) **Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market,** Working Paper Series, www.ssrn.com.
- Xinhan, W. (2005). **Earnings Management, audit opinion and auditor location.** Working Paper Series, www.ssrn.com.

6. ملحق: قائمة التدفق النقدي التشغيلي المعدل*

البيان
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستخرج من قائمة التدفقات النقدية
البنود المعدلة ضريبياً
(+) المساهمات النقدية في منافع التقاعد للحالات تحت التمويل
(-) استعادة النقدية الناتجة من إنهاء خطط التقاعد ذات التمويل الزائد
(+) المدفوعات النقدية المتعلقة بإعادة الهيكلة
(-) المتحصلات النقدية من تسوية الالتزامات القضائية

(+) المدفوعات النقدية من تسوية الالتزامات القضائية
(+) المدفوعات النقدية في عمليات التشغيل المتوقعة قبل التخلص منها
(-) المتحصلات النقدية من عمليات التشغيل المتوقعة قبل التخلص منها
(+) منح وهبات إلى مؤسسات خيرية
اجمالي التعديلات
اجمالي البنود المعدلة ضريبياً = [اجمالي التعديلات × (1 - معدل الضريبة)]
البنود غير المعدلة ضريبياً
البنود غير المتكررة
(-) استعادة الضرائب عن طريق ترحيل خسائر الفترة الحالية وتحميلها على فترات سابقة
(-) الادخار الضريبي الناتج عن ترحيل خسائر الفترة الحالية وتحميلها على فترات قادمة
(+) المدفوعات النقدية لشراء أوراق مالية بغرض المتاجرة (صافي الزيادة في الأوراق المالية)
(-) المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية بغرض المتاجرة (صافي النقص في الأوراق المالية)
(-) التوزيعات الكبيرة للارباح على الاستثمارات في الأسهم
(-) متحصلات نقدية من العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية
(+) مدفوعات نقدية في العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية
البنود المتعلقة بأنشطة استثمارية
(+) الضرائب المدفوعة على مكاسب بيع أصول أو استثمارات
(-) استعادة الضرائب نتيجة خسائر بيع أصول أو استثمارات
(+) الضرائب المدفوعة على مكاسب التخلص من العمليات المتوقعة
(-) استعادة الضرائب نتيجة خسائر التخلص من العمليات المتوقعة
(-) تكاليف التشغيل التي تم رسملتها بطريقة متعسفة
البنود المتعلقة بأنشطة تمويلية
(-) المنافع الضريبية لاسهم الخيار
(+) صافي النقص في رصيد السحب على المكشوف المصنف ضمن الأنشطة التشغيلية

(-) صافى الزيادة فى رصيد السحب على المكشوف المصنف ضمن الأنشطة التشغيلية
(+) النقص فى توريق المدينين
(-) الزيادة فى توريق المدينين
(-) الفوائد المرسمة
(+) المدفوعات النقدية المتعلقة بتسوية تحوطات خاصة بمعدل الفائدة
(-) المتحصلات النقدية المتعلقة بتسوية تحوطات خاصة بمعدل الفائدة
البنود المتعلقة بالتغيرات فى رأس المال العامل
(+) زيادة الأصول المتداولة
(-) نقص الأصول المتداولة
(-) زيادة الخصوم المتداولة
(+) نقص الخصوم المتداولة
اجمالى البنود غير المعدلة ضربياً
صافى التدفق النقدى المعدل الناتج من عمليات التشغيل المستمرة

* تعتبر هذه القائمة تفصيلاً لما ورد في الشكل رقم (1) وهي تختص بحساب التدفق النقدي التشغيلي المعدل، أما حساب الدخل المعدل فإنه يتم حسب ما ورد في الشكل رقم (1).